دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	خصخصة التعليم الدوافع .. والآثار
المصدر:	مجلة التربية
الناشر:	اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم
المؤلف الرئيسي:	حسن، محمد صديق محمد
المجلد/العدد:	س 26, ع 121
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	يونيو
الصفحات:	60 - 74
رقم MD:	24751
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المدارس الأهلية، الخصخصة ، السياسة التعليمية، التعليم الأهلي ، تمويل التعليم ، المدارس الحكومية، المناهج، التعليم والدولة ، الاتجاهات التربوية ، تاريخ التعليم ، تطوير التعليم ، القطاع الخاص ، مصادر التمويل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/24751

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

خصخصة التعليم
الدوافع ... والآثار

- الخصخصة.. هل تعني تراجعاً من الحكومات عن دعم التعليم؟
- خصخصة التعليم بين الحداثة والقدم.
- حقيقة التوجه نحو خصخصة التعليم.

إعداد : محمد صديق محمد حسن
مسؤول الاستطلاعات الصحفية – سكرتارية التحرير

شهد

العالم في السنوات الأخيرة من القرن الحالي تغيرات متسارعة على كافة المسارات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، بل وعلى التركيبة السكانية والأنماط والعادات الاجتماعية للأفراد داخل المجتمعات.

وبلغت هذه التغيرات ذروتها بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانحصار نظرية الملكية الجماعية وهيمنة الحكومات على كافة المشروعات الاقتصادية والخدمية داخل الدولة، أمام الفكر الرأسمالي وسيادة آليات السوق والذي بدأ يقوى ساعده ويبسط سيطرته على كافة المنظمات الدولية العاملة في مجال المال والاقتصاد وبالتالي على دول ومجتمعات العالم الثالث.

ولم يكن مجال التعليم بمنأى عن هذه التغيرات حيث تعالت بعض أصوات الساسة والمثقفين تنادي بضرورة تخلي الدولة عن بعض مسؤلياتها الاجتماعية السابقة نظراً لمحدودية مواردها مع تزايد أعباء الحياة ، وتكثيفاً للدعوة إلى مساهمات رجال الأعمال والقطاع الخاص في دعم وتمويل برامج التعليم. ومن هنا فإن الساحة التربوية في العالم العربي تشهد مراجعة وجدلاً حول علاقة الدولة بالتربية والتعليم ودور كل من المدارس العامة (الحكومية) والأهلية فيها.

ووضع التعليم في ضوء هذه التغيرات معقد فهو سلعة خاصة وعامة في الوقت ذاته، فالأفراد يطلبون التعليم لزيادة فرصهم في الحصول على المواقع الاجتماعية المجزية مادياً ومعنوياً، والمجتمع يطلب التعليم لتحقيق التنمية التي تزيد من قدرته على المنافسة في الميدان الدولي، وتوفير مستوى معيشة جيد لأبنائه. فمن الطبيعي إذن أن يشارك الأفراد دولهم في تمويل التعليم في الوقت الذي تواجه فيه الدولة زيادة طلب قطاعات عديدة متنافسة على الموازنة العامة مما تضطر معه إلى إجراء اقتطاعات قاسية ولاسيما في القطاعات غير الانتاجية مثل التعليم. ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة لتنويع مصادر تمويل التعليم ، إما عن طريق إسهام الأفراد فيه على شكل دفع رسوم مدرسية، أو إعطاء دور للقطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التربوية أو توسيع هذا الدور عن طريق زيادة المؤسسات التربوية على كافة مستويات ومراحل التعليم.

في ضوء المعطيات السابقة جاءت فكرة الاستطلاع الصحفي الذي بين أيدينا لنبحث من خلاله عن إجابات للعديد من الأسئلة حول مستقبل التعليم في ظل الخصخصة.. ومخرجاته.. وتكلفته.. والقدر الذي ستسمح به الحكومات للقطاع الخاص في التحكم والمشاركة في صياغة المناهج والمقررات الدراسية.. وكذلك لتحديد مصير أبناء الفئات محدودة الدخل في الالتحاق ببعض التخصصات التي قد لاتتوفر في التعليم العام أو الحكومي، وغيرها من التساؤلات والقضايا المتعلقة بنوعية التعليم كماً وكيفاً.

***

يشاركنا الحوار في الاستطلاع الأساتذة:

الدكتور علي أحمد سليمان، والدكتور واثق شاكر، والدكتور محمد خالد الحريري، والدكتور محمد عريشه، والدكتور ميرغني عبد العال حمور، والدكتور عمرو عبد البر، والدكتور أمية أبو السعود، والدكتورة رفعات الفاعوري – الأساتذة بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر – والدكتور اسماعيل صبري عبد الله – وزير سابق وأستاذ بالجامعات المصرية – والدكتور عبد السلام عبد الغفار – وزير تعليم سابق بمصر، والدكتور سعيد اسماعيل علي – أستاذ التربية بجامعة عين شمس – والدكتور ناصف

عبد الخالق جاد – أستاذ الإدارة العامة بالجامعات المصرية – والدكتورة ملكة أبيض – أستاذة التربية بجامعة صنعاء – والدكتور عبد الهادي الجوهري – عميد كلية الآداب جامعة المنيا – والدكتور سمير البدوي رئيس جامعة ٦ أكتور الخاصة بمصر – والدكتور حامد مصطفى عمار، أستاذ التربية المتفرغ بجامعة عين شمس – والدكتور محمد رضا محرم، أستاذ بكلية الهندسة جامعة الأزهر .

***

خصخصة التعليم بين الحداثة والقدم

والتقينا في بداية حوارنا الأستاذة الدكتورة ملكة أبيض أستاذة التربية بجامعة صنعاء لنسألها: هل كان للقطاع الخاص قديماً – هيئات وأفراد – دور في تأسيس وإنشاء مؤسسات تربوية؟

فأجابت بقولها: لم يكن التمييز ممكناً في العصور القديمة بين المدارس الأهلية أو الخاصة وبين المدارس العامة أو الحكومية، ولكن من المعروف أن أقدم المدارس نشأت في كنف الملوك والأمراء تلبية لحاجاتهم الإدارية وأغراضهم السياسية، أو في ظل المعابد تلبية للحاجات الدينية. ومن الصعوبة بمكان تسمية مدارس القصور بالمدارس العامة، لأنها كانت مخصصة لتعليم أبناء النخبة من أمراء ونبلاء وفرسان، بغية إعداد هؤلاء لملء المناصب المدنية والعسكرية. كما أنه من الصعب تسمية مدارس المعابد بالمدارس الأهلية لأن القصر والمعبد كثيراً ما كانا شريكين في السلطة. وشهدت الفترات اللاحقة ظهور نماذج من المدارس الأهلية (الخاصة) التي يتولى أمرها الأفراد أو الهيئات الدينية، كما شهدت ظهور المدارس العامة التي تتولى أمرها الحكومات.

١ – مدارس خاصة تولى أمرها الأفراد

وهي علي سبيل المثال المدارس التي فتحها بعض رجال العلم والأدب في الحوانيت أو المنازل أو المساجد في اطار الحضارة العربية الإسلامية، ومن هؤلاء أبو العتاهية الذي كان يبيع الجرار والفخار في حانوت متواضع، فيتوافد عليه الأحداث والمتأدبون فينشدهم أشعاره، ثم يأخذون ما تكسر من الخزف فيكتبون عليه. وكذلك الرئيس ابن سينا والإمام الغزالي اللذان كانا يستقبلان الطلاب في منزليهما، حيث كانا يقرئانهم من كتبهما العديدة.

والأمر نفسه نجده في الغرب فالتاريخ يذكرنا بالمدرسة التي فتحها الاسكافي البريطاني جون باوندز في حانوته في مطلع القرن التاسع عشر لتعليم أبناء الفقراء،

وكانت تلك المدرسة نموذجاً لمجموعة من المدارس الخيرية المجانية أطلق عليها اسم «مدارس البؤساء والمشردين» ومدرسة أخرى أنشأها في نفس الفترة صاحب معمل بريطاني اسمه روبرت اوين لأبناء عماله. ولعل أبرز هذه المدارس وأبعدها أثراً في تطور التربية الحديثة تلك التي أنشأها المربي السويسري بستالوتزي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

٢ - مدارس خاصة تولى أمرها هيئات

وتستطرد أستاذة التربية قائلة: ولقد ظهرت المدارس الأهلية أيضاً في كنف الطوائف الدينية المختلفة والتي اتخذت من هذه المدارس وسيلة لنشر عقائدها ونقلها من جيل إلى جيل، وهم لايرون وسيلة لهذا النشر والنقل أفضل من المدرسة. بل إن بعضهم يؤمن إيماناً راسخاً بأن مسؤولية التربية والتعليم لاتقع على كواهل السلطات المدنية، بل على كواهل السلطات الدينية التي يمثلونها.

● ظهور المدارس العامة وتدخل الدولة في التعليم

وتتابع الدكتورة ملكة أبيض: ومع أن تدخل الدولة في التعليم بإنشاء المدارس حديث العهد، إلا أن له جذوراً متأصلة في العصور القديمة والمتوسطة.. ومن أمثلة ذلك موقف أهل اسبرطة القدماء الذين كانوا يعتقدون بسلطة الدولة المطلقة فيما يخص التعليم، وآراء فلاسفة أثينا، ولاسيما افلاطون وارسطو الذين كانوا يحبذون تولي الدولة شؤون التعليم بغية توفير الاستقرار وتجنب التطاحن بين الطبقات الاجتماعية، وموقف الحكام الرومان في أواخر عهد الامبراطورية والمتمثل في إعانة المدارس الأهلية وتعيين المعلمين ومراقبة عملهم. وإذا انتقلنا إلى العالم العربي والإسلامي نجد أن شعور الدولة بمسؤوليتها إزاء التعليم قد ظهر مبكراً اهتداءً بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، والدلالة على ذلك ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب عندما أرسل كبار العلماء والمعلمين لتعليم أبناء الأمصار المفتوحة، والحَكَم الثاني الأندلسي الذي فتح الكتاتيب لتعليم أبناء الفقراء، ونظام الملك ونور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي الذين أنشأوا عشرات المدارس ووفروا لها كل ما تحتاج إليه من موارد مالية وبشرية.

● عوامل دعمت تدخل الدولة في التعليم

وتواصل أستاذة التربية حديثها قائلة: هذه الجذور الراسخة لتدخل الدولة في التعلم وإسهامها في تحمل مسؤولياته والإشراف عليه، نمت وتطورت في العصر الحديث تحت

تأثير عوامل كثيرة منها:

- الأفكار القومية التي اجتاحت العالم ولاسيما دول أوروبا وامريكا في أواخر القرن الثامن عشر، والتي تمثلت في ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية عن طريق تنوير جماهير الشعب، وإشراكها في ثقافة وطموحات مشتركة.
- الأفكار الديمقراطية التي آمنت بقيمة الفرد ونظرت إليه على أنه مصدر السلطة في الدولة، كما آمنت بتكافؤ الفرص بين المواطنين، ومنها الفرص التعليمية.
- الثورة الصناعية التي دفعت إلى إطلاق شعار التقدم والعمل على تلبية متطلباته في التنمية المادية والبشرية.

ومن الأقوال المؤيدة لتدخل الدولة في التعليم منها قول لاشالوته La Chalotais وهو فرنسي من رجال القرن الثامن عشر «إنني أطالب بنظام تعليمي يعتمد علي الدولة، لأن لكل دولة الحق في تربية أبنائها، وهو حق لايمكن التنازل عنه أو المساس به لأن أبناء الدولة يجب أن يتعلموا على يد موظفي الدولة» وقول نابليون بونابرت «إن مسألة التعليم هي أولى المسائل الأساسية، وإن الدولة لاتستطيع أن تحقق الاستقرار إلا إذا كان لديها هيئة تعليمية ذات مبادئ واضحة».

ولقد تعاظم دور الدولة في التعليم منذ الحرب العالية الأولى، وتجلّى ذلك على الأخص في نمو التعليم العام على حساب التعليم الأهلي، وتقوية الأجهزة المركزية العاملة في التربية إلى درجة إحداث وزارات للتربية في بلدان كانت تقصر دور هذه الأجهزة على الإعلام والبحث مثل انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، مع العلم أن هاتين الدولتين ما تزالان تعطيان السلطات المحلية أو الولايات المسؤولية الأولى عن شؤون التربية والتعليم. وهذا ما يفسر إدراج بدرو روسلو Pedro Rossello «زيادة تدخل الدولة في التعليم» ضمن التيارات التربوية التي رصدها في أواسط هذا القرن خلال عمله في مكتب التربية الدولي بجنيف. ويرجع بدرو روسلو ظهور هذا التيار إلى انتصار النظم الاجتماعية التي تتغلب فيها - بأسماء مختلفة - أهمية الجماعة على أهمية الفرد، وبمعنى آخر النظم التي تعنى بالمساواة في الخدمات بين المناطق المختلفة، وبتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع المواطنين، كما يرجعه أيضاً إلى غلاء التربية الذي يسببه الارتفاع في أجور المدرسين، وكلفة المباني المدرسية والخدمات الطلابية.. الخ

● آراء داعمة لخصخصة التعليم

وتضيف الدكتورة ملكة أبيض قائلة : وإلى جانب الآراء السابقة الداعمة للتعليم الحكومي الذي تشرف عليه الدولة، هناك آراء عديدة وأقوال تعارض هذا الموقف وتدعو

إلى خصخصة التعليم منها: ما قاله ستيوارت ميل Stuart Mill في نقده لنظام التعليم الذي تسيطر عليه الدولة: «كل ما ذكر عن أهمية الشخصية الفردية واختلاف الآراء وأنماط السلوك يوجب تنويع التعليم. وما التعليم العام الذي تقوم به الدولة إلا وسيلة لصب عقول الناس في قالب واحد يحظى برضا السلطة العليا... لذلك لايجوز أن يكون هناك نظام تعليمي تضعه الدولة وتشرف عليه. وإذا كان لابد من هذا النظام فليكن واحداً من عدة أنظمة أو تجارب مختلفة، ويكون الغرض منه في هذه الحالة توفير المثال الحسن وشحذ الهمم للوصول إلى مستويات عالية من الكفاية».

ومما قاله هربرت سبنسر في هذا المجال Herbert Spencer : «إن تدخل الدولة في التعليم يؤدي إلى إيقاف المجهودات الفردية الحرة والقضاء عليها، وإن التعليم الذي تتولاه الدولة لابد من أن ينتهي إلى مخطط معين تصاغ فيه عقول الأفراد صياغة واحدة، وليس في مثل هذا النظام مجال للتجريب والتقدم».

مصادر تمويل التعليم بين المال الخاص والعام

بعد أن ألقينا الضوء على نشأة التعليم قديماً والدور الذي قام به القطاع الخاص أفراداً و هيئات إلى جانب الحكومات في هذا المجال، نسعى من خلال السطور القادمة إلى بيان مصادر تمويل التعليم قديماً وحديثاً، والقدر الذي ساهم به المال الخاص في تمويله؟

أ - المال الخاص

يقول الأستاذ الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وزير سابق وأستاذ الاقتصاد بالجامعات المصرية رداً على سؤالنا: من مراجعتنا للتاريخ يتبين أن المال الخاص الذي يتبرع به الأثرياء كان المصدر الأول والرئيسي للجامعات الناشئة في أوروبا منذ أواخر القرن الثالث عشر. فقد كانت المدارس منذ تصفية الكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس جزءاً لايتجزأ من البنية الكنسية. وكان الدير هو مقر المدرسة وهو تابع لأسقف المنطقة وتقتصر الدراسة فيه على تأهيل كهنة لخدمة الكنيسة ابتداء من خوري كنيسة القرية وصولاً إلى كبار الأساقفة. ومع بدايات الاهتمام بعلوم الدنيا من طب وهندسة ورياضة وقانون.. الخ نشأت جامعات ساليونو بايطاليا وباريس واكسفورد كجامعات لمعلمين - هم أصلاً من رجال الكنيسة - يدرسون إلى جانب اللاهوت بعض العلوم بعيداً عن مدرسة الكاتدرائية أعلى مستويات التعليم الكنسي. وصاحب ذلك انضمام طلاب من غير الرهبان، وفي مرحلة لاحقة أصبح لهذه الجامعات الحق - بأمر من البابا أو الأسقف أو الملك

– في منح إجازة التعليم للمتفوقين من النوع الثاني من الطلبة.. وبعد أن كان المتعلم يسمى Cleric تعبيراً عن الانتماء للإكليروس، ظهر متعلمون من عامة الناس Lay Men التي تقابلها في الفرنسية Lasics التي اشتق منها كلمة Laicite التي تقابل بدورها كلمة Secularism الانجليزية وهي التي ترجمت إلى علمانية في العربية. والمهم في كل ذلك أن أموال الكنيسة كانت تتجمع من العشور التي يدفعها أهل كل أبرشيه، وما اقتنته الكنيسة من اقطاعيات، وفي أحيان قليلة قدم ملوك مستنيرون إعانات مالية وأحياناً إقطاعيات من الأراضي لبعض الجامعات. وكان نابليون أول من أنشأ الجامعات الحكومية التي تمولها الدولة وحدها ضمن عملية إنشاء الدولة القومية الحديثة وبناء مؤسساتها وصياغة قوانينها.

وفي المنطقة العربية نشأت الجامعات العريقة اعتماداً على المال الخاص في شكل أوقاف على كل منها ينشؤها الأثرياء تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى أو التماساً لعفوه وغفرانه لما ارتكبوه من خطايا. فالأوقاف تدفع مرتبات الشيوخ المعلمين، وتغطي مصاريف إقامة الطلبة وإعاشتهم. ويذكر هنا أن الأزهر في تاريخه الطويل الحقت به مدارس كثيرة، كما بني عبر السنين ٢٨ رواقاً لإيواء الطلبة وبصفة خاصة القادمين من خارج العاصمة أو من أقطار عربية وإسلامية فكان هناك رواق المغاربة، رواق اليمنية، رواق البغدادية، رواق الأكراد... الخ وكان الناس يطلقون على طالب العلم لقب «مجاور» لأنه يعيش في جوار الجامع الشريف، والشائع في الفقه الإسلامي أن حصول المعلم على أجر من الطالب مكروه لأن التعليم زكاة العلم، ومن ثم كانت مرتبات الشيوخ من حصيلة ما تبرع به «فعلة الخير» والصورة نفسها تكررت في جامعة القرويين في فاس، والزيتونة في تونس، والنظامية في بغداد.

ب – الانفاق العام

ويتابع الأستاذ الدكتور اسماعيل صبري: والمصدر الثاني لتمويل التعليم هو الانفاق العام الذي يتحمل النصيب الأكبر من استثمار المجتمع في التعليم العالي. حتى الجامعات التي تعتمد أساساً على مواردها الخاصة تتلقى دعماً حكومياً، وهذا هو الواقع في جامعة هارفارد، وجامعة أكسفورد. والمقصود بالإنفاق العام ليس ميزانية الدولة المركزية فقط ولكن أيضاً جهات الحكم المحلي والهيئات العامة ذات الاستقلال الإداري مثل التأهيل العالي في كليات القوات المسلحة والشرطة وهذا كله إنفاق مستمد من حصيلة ضريبية. وهكذا نرى أن الانفاق العام على التعليم العالي في الولايات المتحدة يبلغ ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي يضاف إليها ٠,٤٪ للبحوث فتصل إلى ١,٧٪، وفي المانيا نجد ١٪ + ٠,٤٪

لتصل إلى ١,٤٪ من الناتج المحلي تذهب إلى التعليم العالي. وفي الاتحاد الأوروبي متوسط نصيب الانفاق العام على التعليم الجامعي يدور حول ١,٥٪.

حـ - التبرعات والهبات

ويلي الإنفاق العام على تمويل التعليم، التبرعات والهبات والوصايا من أموال الأفراد وهي تحتل مكانة بارزة في الولايات المتحدة حيث لاتوجد ألقاب تورث أو لا تورث بحيث يصبح تدبير مصدر مالي لعمل نافع للمجتمع مثل التعليم العالي وسيلة الثري في تخليد اسمه، ويساعد على هذا الاتجاه أن قيمة الوصية في مثل هذه الحالة تخصم من وعاء ضريبة التركات، وهذا ما يظهر جانب الدولة غير المباشر في تمويل التعليم العالي. وهكذا نجد جامعات بأكملها تحمل اسم من خصص لها أهم مصادر تمويلها. ومن ناحية أخرى ينشئ كبار الأثرياء مؤسسات برأس مال ضخم تتولى استثماره وتصرف من عائده على أغراض محددة منها عادة التعليم العالي ومثال ذلك مؤسسة فورد ومؤسسة فرانكلين ومؤسسة ماك أرثر.

د - قطاع الأعمال

ويعد قطاع الأعمال المصدر الرابع لتمويل التعليم ليس لما يقدمه أحياناً من تبرعات للجامعات فحسب وإنما أيضاً عن طريق عقود البحث بين الجامعة أو أحد أقسامها والشركات الصناعية، وتلك ممارسة شائعة في الولايات المتحدة حيث المنافسة على أشدها بما تستلزمه من بحث مستمر فيما يطور الانتاج ويبدع منتجات جديدة ويقلل التكاليف.

هـ - الأسرة والطالب

وأخيراً تأتي المصاريف التي تتحملها الأسرة أو الطالب نفسه، وما ينبغي التعرف عليه هو نظم الاقراض المتعددة لتغطية مصاريف التعليم على أن يسددها الطالب بعد تخرجه وحصوله على عمل، وهي أحياناً قروض بفائدة أقل من سعر الفائدة السائد، كما أنها دائماً قروض لمدة متوسطة أو طويلة حتى يكون قسط سدادها في حدود قدرة شاب في بداية حياته المهنية.

***

خصخصة التعليم - المفهوم - والدوافع

وننتقل إلى الخصخصة في عصرنا الحديث والتي بدأت تسيطر على معظم مجالات الحياة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتحول العالم إلى الاقتصاد الحر وآليات السوق. وفي معرض حوارنا حول خصخصة التعليم.... سألنا الأستاذ الدكتور ناصف عبد الخالق، أستاذ الإدارة العامة بالجامعات المصرية: ما تفسيركم لكلمة خصخصة التعليم؟ وما الدوافع والأسباب التي دفعت بالقطاع الخاص إلى توسيع نطاق مشاركته في تأسيس وأنشاء المدارس والجامعات؟

● ماهية الخصخصة

فأجاب بقوله: الخصخصة لم تظهر بسبب انهيار أيديولوجية أمام أيديولوجية، فقد كان ظهورها ناتجاً لاعتبارات موضوعية واقعية وعملية أكثر منها ناتجاً لاعتبارات مذهبية وأيديولوجية. وآية ذلك أن بداية التوجه الجدي نحو الخصخصة كان في بريطانيا ذاتها، ثم إن الخصخصة ليست فقط هي تحويل الملكية من عامة إلى خاصة، إنما هي في الحقيقة توسيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات ، وعملية تمويل الملكية ليس إلا واحدة من هذه السياسات، وتبقى هناك سياسات أخرى كثيرة لاتمس الملكية.

والخصخصة بمعنى البيع ليست واردة في قطاع التعليم، فلن تبيع الدولة إحدى مدارسها للقطاع الخاص، ولكنها ستسمح للقطاع الخاص بأن يكون له نشاط مماثل في قطاع التعليم، وهذا الأمر كان موجوداً في بلادنا منذ زمن بعيد.

ويقول الدكتور سعيد اسماعيل علي - أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس: هناك أكثر من معنى أو دلالة للخصخصة، فقد قيل أنها تعني الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والاعتماد على آليات السوق والتخلص من المركزية والبيروقراطية، وهنا ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات طبقاً لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات (كالفنادق مثلاً). وقيل أيضاً أن الخصخصة تعني تأجير وحدات الانتاج التي يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك من خلال عقود خاصة، وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة. وقيل إنها تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع إذا كان فاشلاً وليس هناك أمل في إصلاحه. وقيل إيضاً إن الخصخصة تعني السماح للقطاع الخاص - محلياً كان أم أجنبياً - بالمساهمة في المشروعات المشتركة. وقيل إنها

تعني السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تعقدها الحكومة مع القطاع الخاص ليتولى تنفيذ هذه الخدمات. وقيل أيضاً أن الخصخصة تعني التحول إلى الملكية الخاصة ويتم ذلك عبر بيع المشروع بكامله إلى القطاع الخاص. وهناك من يرى أن الترجمة الأنسب لكلمة Privatation هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فلا يقتصر مفهوم الخصخصة على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص، وإنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً، حيث يتضمن ما يأتي :

- تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص حيثما كان ذلك ممكناً وضرورياً من أجل الترشيد الاقتصادي ورفع الكفاءة.
- تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في انتاج وتسويق كافة السلع والخدمات أو بمعنى آخر تحرير السوق من الاحتكارات العامة أو الخاصة كلما كان ذلك ممكناً، وبالتالي السماح بدخول القطاع الخاص منافساً للقطاع العام في الأنشطة المختلفة.
- إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له.
- اسناد عملية انتاج الخدمات التي تلتزم الحكومة بتوفيرها إلى القطاع الخاص لتحقيق خفض في التكلفة، أو اسناد عقود إدارة الوحدات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص مع استمرار الملكية العامة، أو تأجيرها لفترات مختلفة إلى القطاع الخاص في ظل ضوابط ومعايير تحافظ على الصالح العام.

● دوافع وأسباب

وننتقل إلى الشق الثاني من تساؤلنا والمتعلق بالدوافع والأسباب التي دعت القطاع الخاص إلى توسيع نطاق مشاركته في التعليم؟

يقول الأستاذ الدكتور ناصف عبد الخالق جاد: قد ترجع هذه الأسباب إلى:

- أن التعليم الخاص يقدم مستوى متنوعاً ومتميزاً من التعليم لا يوفره التعليم العام.
- أن عدداً غير قليل من المثقفين أصبحوا يفضلون إلحاق أبنائهم بهذا النوع من التعليم الخاص سعياً منهم لضمان تعليم متميز لأبنائهم.
- أن مدارس التعليم العام تعاني حالياً من قصور واضح في امكاناتها البشرية والمادية وقد انعكس ذلك كله على الأداء التعليمي لهذه المدارس.
- رغبة بعض الدول في التخفيف من الانفاق العام على التعليم والذي يرهق موازنتها.

ويرى الأستاذ الدكتور محمد خالد الحريري، رئيس قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر – هذه الدوافع والأسباب فيما يأتي :

– تدني مستوى الأمية في العالم العربي وتزايد الإقبال على التعليم .

– تزايد عدد السكان .

– عدم قدرة الدولة على استيعاب العدد الكبير من الذين يريدون متابعة دراساتهم الجامعية.

– الحد من نزوح العملة الأجنبية خارج البلاد بالنسبة للطلاب الذين يودون متابعة دراستهم في الجامعات الأجنبية لعدم تمكنهم من متابعة دراستهم في الجامعات الحكومية لأسباب مختلفة.

ويضيف الأستاذ الدكتور محمد عريشه، الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر– الأسباب الآتية :

– عدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب. الأعداد المتزايدة من الطلاب والطالبات.

– تزايد وتشعب التخصصات العلمية، والتطور المتزايد والمتلاحق في العلم والمعرفة وما يتطلبه من استثمارات .

ويوجز الأستاذ الدكتور ميرغني عبد العال حمور، الأستاذ بقسم الإدارة بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، هذه الأسباب والدوافع في :

– عجز الحكومات عن تمويل التعليم نتيجة لمحدودية مواردها المالية من جهة، والطلب المتزايد على التعليم في جميع مراحله من جهة أخرى، وهذا ما دفع بالقادرين من المواطنين إلى بذل الجهد الجماعي لانشاء مؤسسات تعليمية خاصة.

– تدهور مستوى التعليم الحكومي لندرة الإمكانات المادية، ولعدم وجود الأستاذ المؤهل الذي يؤدي عمله بأمانة.

– عدم قدرة الدولة على إدخال واستحداث العلوم الحديثة في مجالي التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، شجع على إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة لها القدرة على مواكبة تطور التعليم التقني.

– نظرة بعض المؤسسات الدينية للتعليم العام بأن مؤسساته علمانية لاتشبع احتياجات الطالب من التعليم الديني، فانشات مؤسسات تعليمية يشغل الجانب الديني حيزاً كبيراً من مناهجها.

– الجاليات الأجنبية الموجودة بكثرة في دول الخليج وحرصها على انشاء مؤسسات تعليمية خاصة بها تدرس المنهج الدراسي المتبع في بلادها.

– سعي الدول الكبرى ذات الموروث الثقافي العريق إلى إنشاء مؤسسات خاصة لنقل

ثقافتها وفكرها ونظمها التعليمية إلى بلدان العالم الأخرى خاصة دول العالم الثالث.

وترى الأستاذة ملكة أبيض، أستاذة التربية بجامعة صنعاء، أن الحجة الرئيسية لدعم الخصخصة تتمثل في أنها تزيد من استجابة نظم التعليم لحاجات مستهلكيها، وتساعد على استخدام أفضل للموارد. وتلخص دوافع دعاة الخصخصة في النقاط الآتية :

١ – ملء الفجوات التي لايمكن تلافيها في تقديمات التعليم العام نتيجة الوضع المتمثل في تزامن التفجر السكاني المتزايد مع الضائقة الاقتصادية.

٢ – تلبية الطلب الخاص الناشئ عن الاختلاف الثقافي بين المجموعات السكانية التي يتكون منها سكان البلد الواحد. وقد يكون هذا الاختلاف لغوياً أو دينياً أو اجتماعياً، بمعنى حرص الأهل على إبقاء الأولاد في إطار طبقتهم الاجتماعية، أو الإصرار على التحاق البنات بمؤسسات لاتطبق سياسة الاختلاط بين الجنسين في جميع مراحل التعليم.

٣ – من الممكن النظر للمؤسسات التربوية الخاصة بصفتها مختبراً للبدائل من الأساليب الإدارية في التربية، فإذا ما تبين جدوى أسلوب ما تستطيع مؤسسات التعليم العام تبنيه. والحجة التي تؤيد ذلك في نظر البعض تكمن في أن المدارس أو المؤسسات الخاصة ليست مكبلة بالقيود البيروقراطية، كما هو الحال لدى المؤسسات التربوية العامة. ومن هنا فهي قادرة على اتخاذ عدد من القرارات وتنفيذها على المستوى المحلي داخل المؤسسة.

٤ – دور التعليم الخاص في زيادة فاعلية التربية وكفايتها عن طريق دفع مؤسسات التعليم العام للتنافس معه، ذلك أن البعض يرى أن مؤسسات التعليم الخاص تملك خصائص مشتركة تميزها عن مؤسسات التعليم العام، وهي تنطوي على قدر أكبر من المرونة في عملها وتمويلها، ومساءلة مباشرة أمام الذين يفيدون من خدماتها، ومجال أوسع للقائمين عليها لاتخاذ القرارات بأنفسهم.

٥ – الخصائص التي تمتلكها مؤسسات التعليم الخاصة تمكنها من تقديم تربية أكثر فاعلية، تربية من النوع والمستوى اللذين يلبيان رغبة الطلاب وآبائهم، وحتى في حالة تساوي التقديم التربوي في التعليم الخاص والعام، فإن الدوافع والأساليب الإدارية المتبعة في مؤسسات التعليم الخاصة تجعل من التعليم فيها أقل كلفة مما تقدمه مثيلاتها العامة.

ويُرجع الدكتور عمرو عبد البر، الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر – دوافع وأسباب التوسع في التعليم الخاص إلى :

– رغبة الحكومات مشاركة المجتمع بأي شكل من الأشكال في دعم برامج التعليم نظراً لارتفاع كلفتها، شريطة أن يتم ذلك تحت سيطرة الدولة من حيث تحديد المناهج ورسم

السياسات التعليمية.

- الاتجاه أن تكون المدارس والجامعات الحكومية لأولئك المتفوقين من أبناء الفئات الفقيرة، أما الذين يستطيعون دفع كلفة التعليم من غير المتفوقين فلا داعي لأن تتحمل الدولة أعباء تعلمهم وعليهم الاتجاه نحو الجامعات الخاصة.

ويحدد الدكتور أمية أبو السعود، الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد الدوافع والأسباب في:

- الارتقاء بنوعية التعليم من حيث توفير كافة الوسائل والأدوات والمتطلبات الاساسية للعملية التعليمية.
- استحداث تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل بصورة أكبر.
- إتاحة الفرصة لقبول الطلاب الذين لاتسمح معدلاتهم للقبول في الجامعات الحكومية.

وتضيف الدكتورة رفعات الفاعوري الأستاذة بنفس الكلية، أسباباً أخرى للتوسع في خصخصة التعليم هي :

- الرغبة في تخفيف الضغط على قطاع التعليم العام وخلق المنافسة بينهما في تقديم خدمة تعليمية أفضل، هذا إلى جانب الرغبة في تحقيق مردود مالي كبير.

ويتفق الأستاذان الدكتور علي أحمد سليمان والدكتور واثق شاكر ، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر - على أنه مهما تعددت أهداف دعاة خصخصة التعليم، إلا أن الهدف الرئيسي في رأيهما هو تحقيق العائد المادي والربح الوفير من وراء تأسيس الجامعات والمدارس الخاصة.

ويؤكد الدكتور سمير البدوي، رئيس جامعة ٦ أكتوبر الخاصة بمصر - أن الجامعات الخاصة سوف توفر على الأسر وأولياء الأمور آلاف الدولارات التي تدفع في جامعات أوروبا وأمريكا فضلاً عن أن الطالب العربي يتلقى تعليمه في مجتمع يقدس عاداته وليس مجتمعاً مفتوحاً، كما أن الجامعات الخاصة تتجنب سلبيات الجامعات الحكومية من نقص الأجهزة وهيئات التدريس وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

ويرى الدكتور - عبد الهادي الجوهري - عميد كلية الآداب جامعةالمنيا - أن أهداف ودوافع الجامعات الخاصة هو في المقام الأول الربح المادي، ثم التعليم يأتي في المرحلة الثانية، ويوضح أكثر فيقول: إن عدداً من الذين تقدموا بطلبات إنشاء الجامعات الخاصة هدفهم الاستثمار في الأموال وليس في العقول أو الثروة البشرية، والدليل أن بعضهم من أصحاب مدارس أو معاهد خاصة، ومن الطبيعي أن يكون مستواها بعيداً عن مستوى التعليم الحكومي أو الرسمي.

ويؤكد الأستاذ الدكتور حامد مصطفى عمار - أستاذ التربية المتفرغ بكلية التربية

جامعة عين شمس – أن دوافع إنشاء الجامعات الخاصة دوافع استثمارية خالصة، ويدلل على صدق حكمه هذا بقوله: إن قضية تاسيس هذه الجامعات ليست قضية ايديولوجية، لا شمالية أو جنوبية ولا شمولية أو تعددية، وإنما هي قضية دستورية واجتماعية وعلمية ومهنية ومرتبطة بفلسفة التعليم – خاصة في قمته – وخلاصة القول إن تلك الجامعات هي جامعات استثمارية، وينبغي أن تكون هذه تسميتها الحقيقية وألا تسمى جامعات أهلية إذ أنها ليست ملكاً للأهالي كما حدث في الجامعة المصرية عند إنشائها عام ١٩٠٨ أوفي أوقاف الجامع الأزهر قبل أن يصبح جامعة، ولكنها ملك لمجموعة من أصحاب رؤوس الأموال ينشدون الربح من استثماراتهم شأنها في ذلك شأن المستشفيات الاستثمارية. ومن المعروف من تجارب مدارس اللغات أن الاستثمار في التعليم هو أكثر أنواع الاستثمار وأسرعها عائداً وأقلها مخاطرة وأبسطها فيما يتطلب من خبرات خصوصاً إذا كان من بين المستثمرين أو المديرين أو الأمناء نخبة من رؤساء الجامعات وأساتذتها السابقين والحاليين.

ويلتقي الدكتور محمد رضا محرم – الأستاذ بكلية هندسة الأزهر – مع وجهة نظر الدكتور حامد عمار حول دوافع وأسباب تاسيس الجامعات الخاصة فيقول: إن نشأة الجامعة الأهلية قديماً كانت حركة شعبية تأسس عليها التعليم العالي في مصر منذ البداية وكان القائمون عليها متطوعين ومنخرطين في عملية التقدم والمدنية في المجتمع المصري، فلم يكن بيد هؤلاء المشاركين في هذا العمل الحضاري من يتاجر أو يستثمر أمواله ولكن كان يدفع ويضحي من أجل إقامة الجامعة وذلك على نقيض ما يحدث الآن في شأن الجامعات الخاصة حيث يدخل بعض المستثمرين في مجال التعليم لاستثمار أموالهم مستغلين أزمة تمويل التعليم.

ويستطرد الدكتور محمد رضا : كما أن من الأسباب الرئيسية لإنشاء الجامعات الخاصة هو ظهور فئات اجتماعية لديها فوائض مالية ضخمة وتطلعات لاقتناص فرص تعليمية متميزة لوضع أبنائهم في مرحلة متقدمة في الصدارة، زيادة الطلب على التعليم وارتفاع أعداد الحاصلين على الثانوية العامة الذين يبحثون عن أماكن لهم في الجامعات، وفي المقابل قصور موارد الحكومات في الوفاء بمتطلبات التعليم المتزايدة.

ويقول الدكتور عبد السلام عبد الغفار – وزير تعليم سابق بمصر – : إن فكرة إنشاء الجامعات الخاصة تعبير عن تطور طبيعي كان متوقعاً في النظم التعليمية وذلك نتيجة للتطور الحادث في النظام السياسي ومناخ الديمقراطية السائد في العالم الآن.

***

● خاتمة :

استعرضنا خلال السطور السابقة نشأة التعليم الخاص وتطوره منذ أن ولد في كنف الملوك والأمراء تلبية لحاجاتهم الإدارية وأغراضهم السياسية، أو في كنف الطوائف الدينية المختلفة لنشر عقائدهم ونقلها من جيل إلى جيل، وتطور نقل ملكية التعليم الأهلي أو الخاص من ملكية الأفراد والهيئات إلى ملكية الحكومات والدول سواء إبان الحكم الروماني، أو مع بداية الحكم الإسلامي وبالتحديد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم تعاظم دور الدول وهيمنتها على التعليم نتيجة لعوامل كثيرة اجتاحت العالم كانتشار الأفكار القومية والديمقراطية والثورة الصناعية وما أفرزته من أفكار تحررية وقومية.

وكشفنا عن انتكاسة الدول والحكومات وبداية تراجعها عن التفرد في تمويل التعليم، وذلك من خلال استعراضنا لمصادر تمويل التعليم والعبء الملقى على كاهل وميزانيات الحكومات والتزايد المطرد من الأفراد على التعليم بكافة مراحله، وهو الأمر الذي استدعى معه إعادة تنشيط دور القطاع الخاص للإسهام بدور أكبر في التعليم، ومن هنا تزايد عدد المدارس والجامعات الخاصة في الآونة الأخيرة تحت ما يسمى بخصخصة التعليم.

واختتمنا الحلقة باستعراض للمفاهيم المتعددة للخصخصة، والأسباب والدوافع وراء الاتجاه نحو إنشاء المزيد من المؤسسات التعليمية الخاصة.

ونواصل الحوار على صفحات العدد القادم لنناقش قدر الحرية المتاح لاصحاب الجامعات والمدارس الخاصة للمشاركة في صياغة المناهج والمقررات الدراسية؟ وقضية التوسع في التعليم الخاص، وهل هو أحد أهداف الحكومات والدول أم هي مبادرات شخصية يراد بها العائد الاقتصادي؟

لماذا هويت القراءة ؟

أول ما يخطر على البال – حين يوجه هذا السؤال إلى أحد المشتغلين بالكتابة – أنه سيقول : إنني أهوى القراءة لأنني أهوى الكتابة! ولكن الواقع أن الذي يقرأ ليكتب وكفى هو «موصل رسائل» ليس إلا.. أو هو كاتب «بالتبعية» وليس كاتباً بالأصالة. فلو لم يسبقه كتّاب آخرون لما كان كاتباً على الإطلاق، ولو لم يكن أحد قبله قد قال شيئاً لما كان عنده شيء يقوله للقراء.

عباس محمود العقاد